الفصل الخامس
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

كانت الجزائر تعرف «بالمغرب الأوسط» حتى عهد العثمانيين في مطلع القرن العاشر الهجري. والمغرب الأوسط كان جزءاً من الدولة الإسلامية في العهد الأموي، ثم في مطلع العهد العباسي، ولكن استقلال الأندلس عن بني العباس، فتح الباب لاستقلال ولايات أخرى وبخاصة في الشمال الإفريقي الذي كان بعيداً عن بغداد عاصمة العباسيين. وبدأ المغرب الأوسط حياته الاستقلالية، مع المحافظة على صلاته بباقي دول الشمال الإفريقي على الخصوص، وبباقي أجزاء الدولة الإسلامية بوجه عام، واندمج أحياناً في بعضها، فخضعت الجزائر لحكم الدولة الرستمية المستقلة (١٦٠-٢٩٦هـ) وتلا ذلك الدولة الفاطمية، وآل زيري (٢٩٦-٣٦٣هـ)، وخضع بعدها لحكم بنى حماد (٣٩٨-٥٤٧هـ)، فالمرابطون والموحدون (٥٤٧-٦٣٣هـ)ودولة بنى زيان (٦٣٣-٧٩٦هـ)، وأخيراً فترة الاضطراب (٧٩٦-٩٤٠هـ) والتي تعرضت فيها الجزائر لسيطرة الأمراء الحفصيين حكام تونس تارة والمرينيين حكام مراكش تارة أخرى وعودة بنو زيان أحياناً.

وهكذا نجد أن التفكك السياسي في شمالي إفريقية، قد بلغ أقصاه في أول القرن العاشر. كل ذلك سهلً على الغزاة الإسبان الاستيلاء على أهم موانىء الجزائر (وهران والمرسى الكبير) علاوة على موانىء مراكش فيما بين عامي ٩١٥-٩٢١. ولذا كان مجىء العثمانيين إلى شمالي إفريقية بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوربى وعملت على توحيد البلاد سياسياً. وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجىء العثمانيين الذين جاء تدخلهم نتيجة لاشتداد الصراع بين الإسلام والنصرانية وازدياد الروح الصليبية ضد المسلمين والتي تمثلت في قتل

المسلمين، وانتهاك حرماتهم، ونهب بيوتهم، كما قامت سفن القراصنة من الإسبان والبرتغال بمطاردة مسلمى الأندلس الذين فروا إلى شمالى إفريقية فما كان يصل منهم إلى أرض الجزائر الا القليل الذي فقد كل متاع ومال. وكان من الطبيعى أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح الجهاد ضد الدول النصرانية، ولذلك ساهموا بنصيب كبير في تنشيط حركة الجهاد في البحر، وفي شن الغارات على ساحل إسبانيا والاتصال بقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة.

اجتدب الصراع بين الإسلام والنصرانية في مطلع القرن العاشر عدداً كبيراً من البحارة المغامرين، الذين نشأوا في خدمة أسطول الدولة العثمانية، ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعدون في نظر المسلمين أبطالاً وفي نظر خصومهم قراصنة بحار، لايخضعون لأي قانون أو نظام. ومن أبرز رجال البحر هما الأخوان عروج وخير الدين باربا روسا. وكان أسطول خيرالدين (١٢ سفينة)، ويضم أجناساً مختلفة من عرب، وبربر، وترك، وأوروبيين اعتنقوا الإسلام فكان هو الجامع لهم، والرابط بينهم، والمؤلف بين قلوبهم.

بدأ عروج نشاطه في غربى المتوسط حوالى سنة ٩١٦هـ (١٥١٠م). وقد فتح له الأمير الحفصى موانىء تونس، واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لأسطوله. ولما سمع أهل القبائل بغاراته الناجحة على الإسبان استقدموه إلى بلادهم ليعاونهم على استرداد (بجاية) أكبر موانىء شرقى الجزائر فتم لهم ذلك. وباستعادة ميناء (بجاية) ذاع صيت عروج في المغرب الأوسط خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس إلى (جيجل) وهو ميناء صغير في شرقى الجزائر أيضاً.

ومن هناك استدعاه (سالم السالمي) حاكم ميناء الجزائر فأتى مع قوة صغيرة من العثمانيين، ونجح في صد هجوم إسباني عن المدينة في سنة ٩٢٢هـ (١٥١٦م)، وأباح لنفسه أن يتخلص من الحاكم الوطني، ويؤسس تحت قيادته حكومة عسكرية ويلاحظ أن جيش (عروج) لم يقتصر على العنصر التركي بل كان يضم عدداً كبيراً من القبائل والمغاربة (سكان المدن). وبذا اكتسبت حكومته الصفة الإسلامية.

أخذ (عروج) يبسط نفوذه في المغرب الأوسط على حساب الإمارات الوطنية

الصغيرة، وكان طبيعياً أن يصطدم بكبرى تلك الإمارات في تلمسان، حيث انشق على حاكمها «بوحمو» مجموعة كبيرة، لتعاونه مع الإسبان. ونادى هؤلاء المنشقون بالتعاون مع قوة عروج الصاعدة في البلاد.

وفي عام ٩٢٣هـ (١٥١٧م) اتجه (عروج) على رأس قواته إلى تلمسان ماراً بمدن الجزائر الرئيسية مثل «مديا» و «مليانة». فأقام فيها حاميات عثمانية، وامتد نفوذه في غربي الجزائر بعد دخول تلمسان، حتى خضعت له القبائل النازلة على حدود مراكش مثل «بنى عامر» و «بنى سناش». وأقام علاقات طيبة مع مملكة فاس. وفي هذه الأثناء خرج (بوحمو) من تلمسان مستنجداً بأعداء البلاد، فرحبت به الحكومة الإسبانية، وأرسلت له ـ إمدادات قوية لم يسبق أن خصصت مثلها إسبانية لحملات شمالى إفريقية. وللمرة الأولى توغلت القوات الإسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع «بوحمو» حتى وصلت إلى مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً، وعاند (عروج) في المقاومة. ولكن بعض أهل المدينة ممن ادعوا التأثر بالحضارة خانوه فاضطر إلى الفرار بعد أن فنيت تقريباً الحامية العثمانية، ومع أنه نجح في اختراق الحصار إلا أن القوات الإسبانية تتبعته واستطاعت قتله، وهو في طريقه إلى مدينة الجزائر.

كان خيرالدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر. فأصبح مركزه حرجاً بعد مقتل أخيه، واضطر إلى طلب المعونة من حكومة الآستانة، فأرسل له السلطان سليم سنة ٩٢٤هـ (١٥١٨م) ألفين من الانكشارية وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب، وأقبل الناس على ذلك أملاً في الغنائم، ورغبة في الجهاد بعد أن سمعوا الكثير من جرائم النصارى في بلاد المسلمين.

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقى على خيرالدين أن يبذل جهوداً طائلة قبل أن يؤسس ولايةً قوية، فقد تعرض في هذه المدة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون وأمراء البربر في بلاد القبائل. وأوشك خيرالدين أن يقع في أيدي الحفصيين، ونجا بأعجوبة، وذهب إلى (جيجل) حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحرى مؤجلا مسألة بسط النفوذ داخل أراضى الجزائر إلى حين تسنح له الفرصة، وفي المدة مابين سنة ٩٢٦-٩٣٢هـ (١٥٢٠-١٥٢٦م) أخضع الملاحة في البحر المتوسط لسيطرة

الأساطيل الإسلامية، وهابته دول أوربا جميعها حتى اشتهر عندها باسم «بربروس» BaRberusse أي الرجل ذو اللحية الحمراء.

وكان على خيرالدين في هذه المدة الأولى من حكمه للجزائر أن يحارب على جبهتين. الجبهة الخارجية وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول الأوربية عامةً وإسبانيا بصفة خاصة. ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب التي تحتلها على ساحل الجزائر. وقد أصاب خيرالدين في هذا الميدان نجاحاً جزئياً إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري تقريباً.

أما الجبهة الداخلية فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط تحت حكمه فقد تعرَّض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين، وبنى زيان، ومن إمارات القبائل الصغيرة، ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية وذلك بإلحاق المدن أو الإمارات للحكم العثماني إن حرباً أو سلماً. وامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب، فأصبح المغرب الأوسط كله تابعاً للسلطنة العثمانية حتى واحات (الميزاب) الموغلة في الصحراء، وكان عام ٩٣٦هـ (١٢٥٩م) هو عام تأسيس (نيابة الجزائر) بعد أن سيطر خيرالدين على حصن (البينون) الذي أقامه الإسبان في مواجهة ميناء الجزائر، فمنذ ذلك التاريخ تحوَّل ميناء الجزائر إلى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط، بل لشمالي إفريقية العثمانية بأسرها. وبدأ استخدام كلمة جزائر للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت. وأخذ على عاتقة ضم تونس إلى الجزائر تحت الحكم العثماني إلا أن الإسبان احتلوا تونس.

استدعى السلطان العثماني خيرالدين باشا ليعينه قائداً عاماً للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام، وخلفه في منصب النيابة أحمد أغا، وبينما ركز خيرالدين نشاطه في المرحلة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي، حيث استطاعت الجزائر رد الهجوم الإسباني، وفشلت محاولات الإسبان للسيطرة على الجزائر، فاضطرت إلى الكف عن مهاجمة الجزائر، والاتجاه إلى تونس وقد كانت الدول الأوروبية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية.

كانت الجزائر عاصمة الولايات العثمانية في شمال إفريقية، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب «البيلر بك» أى «ريس البكوات». ولكن هذا الإشراف لم يدم طويلاً، فقد انفصلت تونس إثر ثورة عسكرية في سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م) وأصبح يحكمها داى يتصل بالآستانة مباشرة.

على أن تبعية ولايات شمالي إفريقية لحكومة الاستانة لم تكن يوماً ما تبعية مباشرة سواء في عهد «البيلر بكوات» العظام أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر إلى باشوية. والواقع أن عدم تدخل حكومة الآستانة في الإدارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية آنذاك، ولكن استقلال ولايات شمالي إفريقية لم يكن يقف عند حد الإدازة المحلية، بل كان يتجاوز ذلك إلى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمنلية في طرابلس بينما سيطرت الجند والبحرية سيطرةً تامةً على نيابة الجزائر. ولذلك يمكن القول بأن استمرار التبعية للآستانة كان أمراً اختيارياً حفز إليه شعور التضامن الديني. وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار المراسيم لإقرار تعيين الحكام الذين اختارهم المجلس الأعلى للجند، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطب الجمعة. وكثيراً ماكانت النيابات الثلاث ترسل أساطيلها لمعونة الدولة في بعض الحروب ولكنها إجراءات اختيارية أيضاً.

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة في نظام الحكم. ويمكن التمييز بين أربع مراحل مختلفة في العهد العثماني. وتطابق المدة الأولى عهد النيابة سنة ٩٢٢هـ إلى سنة ٩٧٧هـ (١٥١٦ـ١٥٨٨م). وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه المدة في السيطرة على رجال الجيش والبحرية. لكن شأنهم أخذ يتضاءل منذ هزيمة «ليبانتو». فألغت الآستانة نظام النيابة وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها أحد الـولاة ثلاث سنـوات فقط، وذلك خشية من أن يسيطروا على شؤون الولاية وخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة.

وتمتد المرحلة الثانية من سنة ٩٩٧هـ حتى سنة ١٠٧٠هـ (١٥٨٨ـ١٦٥٩م) وفي خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الإنكشارية، وانتقلت السلطة الفعلية الى المجلس الأعلى للجند، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً ممن وصلوا إلى درجة رائد. وينتخب هذا المجلس رئيس الجند، وكيل الوالي، وقد أخذت أهمية الولاة تتضاءل

حتى تمكن مجلس الجند في سنة ١٠٧٠هـ ١٦٥٩هـ من تنصيب أحد أعضائه حاكماً فعلياً للولاية ويلقب بـ (الداي) على نمط النظام المتبع في تونس منذ الانقلاب الذي أحدثه الانكشارية بها سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م).

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانشكارية فقد أدى النظام الذي اتبعه مجلس الجند إلى انتشار الفوضى. لأن رئيسه الذي صار حاكماً فعلياً للبلاد، لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذي يليه في الأقدمية بأن يتولى هذا المنصب. كما أن الأهالى الوطنيين استاءوا من استئثار الانكشارية بالسلطة ومالوا إلى رؤساء البحر على الجند العثماني لعدة أسباب:

أولها: لأن البحرية هي مصدر رخاء رئيسي في الجزائر.

وثانيها: لأن رؤساء البحر أصدق تمثيلاً لعناصر السكان الوطنية.

ومن ثَم وضع رؤساء البحر حدًا لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على مجلس الجند في سنة ١٠٨٢هـ (١٦٧٢م). وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب (داى) لوصف حاكم النيابة وهو لقب من ألقاب رؤساء البحر.

وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سبنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م).

واختفى هذا الصراع بين المجموعتين من الانكشارية ورؤساء البحر على السلطة في الجزائر تدريجياً وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثاني عشر الهجري حتى سقوط النظام في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). وإن كان هذا لاينفى حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر، وهى أن معظم (الدايات) قد انتهت حياتهم بالقتل لأتفه الأسباب.

وقد تمت هذه التغيرات والباب العالي مستمر على إرسال الولاة الذين يمثلونه في الجزائر حتى قرر «علي داي» في سنة ١١٢٢هـ (١٧١٠م)، اخراج الوالي العثماني من البلاد، وصدقت الأستانة على هذا الإجراء. كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم، وأصبح (دايات) الجزائر يحملون في الوقت نفسه لقب باشا.

وكان خير الدين قد بسط سلطته على القسم الشمالي من الجزائر، ولكن خلفاءه اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوباً. فأقيمت حاميات عثمانية في (بسكرة) جنوب

شرقي الجزائر على حافة الصحراء. وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية. بل إن (صالح ريس) أرسل في سنة ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) قطعات عسكرية إلى واحات (ورغلة) و (توغورت) داخل الصحراء الكبرى، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين - وهو محمد بن الأمير عبدالقادر صاحب كتاب تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار الجزائر - أن السلطة العثمانية امتدت إلى واحة (الميزاب) في الصحراء. والتي تسكنها فرقة الأباضية وهي إحدى فرق الخوارج المشهورة في المجتمع الجزائري. ولكن الكتاب الفرنسيين يحاولون على العكس التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر، فيقولون: إنه كان مقصوراً على الساحل وأنه لم يبلغ في امتداده مابلغه الرومان الذين حكموا شمالي إفريقية في العصور القديمة، وإن الجزائر العثمانية لم تتجاوز يوما ما $\frac{١}{٦}$ مساحة الجزائر الحالية.

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة، فكأن الفرنسيين يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هي من صنع فرنسا في العصور الحديثة، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر إنما تمت في عهد إمبراطورية أوربية استعمارية قديمة هي الإمبراطورية الرومانية التي يعد الفرنسيون أنفسهم ورثة لها.

والحق أن الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها إنما تم تشكيلها خلال العهد العثماني. ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني أن يرتكز على إدارة مباشرة. ولعل هذا هو مايبرز للكتّاب الفرنسيين مغالطتهم، ففي خارج المدن كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل، وقد انحرط بعضها في خدمة الحكومة. وكانت هذه القبائل تعرف باسم (الزمالة) من الزمول وهو المعسكر أو بالدوائر. وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل الأخرى نظير إعفائها هي. ولكن الإدارة العثمانية تركت فعلاً بعض التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها، واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقي مبلغاً من المال أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع للحاكم بالعاصمة.

ونظام إدارى كهذا الذي وصفناه لايحتاج إلى قوات رسمية كبيرة العدد، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر على «٦٠٠٠ رجل» كان نصفهم يرابط

بالعاصمة، وقد عمد خيرالدين منذ بداية عهده بالبلاد إلى تجنيد فرق من الأهالي: بربر، ومغاربة، وأسرى أوروبيين اعتنقوا الإسلام. وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية فبلغت ثمانية آلاف.

ويبدو أن خيرالدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية ونزعة الانكشارية إلى التسلط. واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة (الزواوة). وظهرت في الجزئر كذلك طبقة خاصة من الجند العثماني تعرف (بالقولغلان)، أو (القورغلى)، وهي تتكون من أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد. وقد وكل إلى هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلي في الأقاليم، وظل مجلس الهند مرتبطاً بفرقة الإنكشارية ورجال البحر، وينظر إلى تلك الطبقات من الجند المحليين على أنها فرق من الدرجة الثانية. ويبدو أن الإنكشارية تغاضت عن إنشاء هذه الفرق نظراً لأن غنائم الحروب البحرية. كانت توفر لهم مرتبات كافية.

ولما استقر نظام (الدايات)، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء، إذ أن كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحى الإدارة، فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، وهناك المختص بالشؤون المالية، ورئيس أمن مدينة الجزائر، وناظر القصر، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة.

كان الداي يتخذ مقره في أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف بالجنينة، حتى انتقل «عمر باشا» سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٥م) إلى القصبية أي القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمنٍ من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر. ولقد تجمعت لدى (الدايات) ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية، ومن نصيبه في غنائم البحر، ثم ما يتلقاه من مبالغ نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحى.

وكانت ولاية الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

«قسنطينة» في الشرق، وهي أكبر تلك الأقاليم، ويليها إقليم «وهران» في الغرب وكانت عاصمته (معسكر) التي ستصبح فيما بعد مقر حكومة الأمير عبدالقادر، وقد نقلت عاصمة الإقليم الى وهران بعد جلاء الإسبان عن الميناء

سنة ١٢٠٧هـ (١٧٩٢م)، أما الإقليم الثالث فهو «تيطرى» وكانت عاصمته (مدية)، وكان حطام تلك الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوياً إلى الداي، على أن يقوموا بجمع الضرائب على مسؤوليتهم في الإقاليم بدورها مقسمة إلى قيادات، وتوزع هذه القيادات أحياناً على أساس جغرافي، وأحياناً حسب توزيع القبائل. وقد أبقت الإدارة الفرنسية على هذه الوحدات الإدارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشربها الاستعمار الأوروبي، ومازالت المراكز تعرف باسم القيادة في شمالي إفريقية حتى وقتنا الحاضر، ويسمى رئيس المركز بالقائد، وفي العهد العثماني كانت منصب حاكم الإقليم قاصراً على الأتراك، أما القواد فيختارون من بين الأتراك أو السكان الأصليين على السواء. وجريا على عادة الإدارة العثمانية لم يحدث أي تدخل في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائداً في الجزائر.

ولكن في خلال القرن الثاني عشر الهجري ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد، وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية. ومن أهمها في الجزائر طريقة «الدرقاوية» و «التيجانية». ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية أكبر، بل إنها نجحت في إدماج عنصري العرب والبربر، ولكنها كانت تثير القلاقل في وجه الإدارة العثمانية، وقد عمد بعض سلاطين مراكش إلى استخدامها لإثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر.

ويلاحظ أن اصطدام الإدارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم في بداية القرن الثالث عشر الهجري، فهاجم أحد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٢١٨هـ (١٨٠٣م)، كما أن رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات.

ولذلك يمكن القول بأن الطرق كانت عامل وحدة وعامل تفكك في الوقت نفسه.

الاحتلال الفرنسى للجزائر :

وكان دور الجزائر في الدفاع عن الإسلام والمسلمين يتمثل في الجهاد البحري الذي استمر عدة قرون، فقد كان للجزائر العثمانية أسطول ضخم وتطور أسطولها

مع تطور فن الملاحقة فغدا في القرن الحادي عشر الهجري من أحدث وأقوى أساطيل العالم. فقد ساهم أكثر من مرة في حماية فرنسا من الخطر الإسباني والألماني، وغدا ميناء طولون الفرنسي قاعدة صديقة يكثر أسطول الجزائر من استعمالها. وبلغ من قوة هذا الأسطول أنه حاول مرة حرق مدينة لندن لولا مسارعة الأسطول الهولندي إلى التدخل لنجدة بريطانيا. وساهم هذا الأسطول في دعم الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. واعترف حاكم الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وعقد معها معاهدة صداقة عام ١٢١٠هـ (١٧٩٥م) ولكن الولايات المتحدة تنكرت للجزائر وكان أول نشاط قام به الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط هو قصف الجزائر عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م).

وأذل الأسطول الجزائري كثيراً من الدول النصرانية وأجبرها على دفع اتاوات منتظمة لولاة الجزائر، وتقديم الهدايا لهم، وعقد ماهدات صداقة معهم، فثارت أوربا لهذا الوضع، وانفت من هذه المهانة، وتكتلت قواها لإرغام الجزائر، على التوقف عن تعرضها لسفن الدول النصرانية، وتدخلت البحرية البريطانية والبحرية الهولندية لإيقاف النشاط الجزائري وذلك بمهاجمة الأسطول الجزائري في عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م)، ثم قام الأسطول الإنجليزي بمفرده بهجوم آخر في عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م). وأخيرا تمكن الأسطولان الفرنسي والبريطاني من تحطيم أسطول الجزائر غدراً في (نافارينو) عام ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م) وأصبحت سواحل الجزائر مكشوفة لهجمات الأعداء الذين سارعوا إلى اغتنام الفرصة. وكانت بريطانيا أكثر الدول حماسة وتحدياً للجزائر الإسلامية، ولكن فرنسا استطاعت أن تستعيد زعامتها في هذا المضمار بسبب موقعها من البحر المتوسط وحماستها للدول الكاثوليكية تلك الحماسة التي يصورها (كليرمون) وزير حربية ملك فرنسا بقوله:

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تتأثر حمية جلالتكم للقضاء على ألد أعداء النصرانية، ولعل لم يكن من باب المصادفة أن يدعى لويس التقى لكم ينتقم للدين وللإنسانية وربما يسعدنا الحظ لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية». وهذا يؤكد أن الصراع بين الجزائر والدول الأوربية كان صراعا دينيا نتج عن التعصب الديني علاوة على رغبة الدول الأوربية في السيطرة على الجزائر لموقعها الممتاز وثرواتها الضخمة.

ومما دفع فرنسا للتصدى للجزائر فقدانها مستعمراتها خلال حروب نابليون ورغبتها في تكوين امبراطوريتها مرة أخرى، والحصول على مستعمرات جديدة، ورحبت دول أوربا باتجاه فرنسا إلى الجزائر من وجهة نظر صليبية. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عانتها فرنسا عقب الثورة الفرنسية هي أحد العوامل الهامة في دفع فرنسا إلى احتلال الجزائر. فقد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة، وكانت دول أوربا تقف موقف العداء من فرنسا إبان زحف نابليون على دول أوربا، ونتيجة لذلك مدت فرنسا يدها تطلب العون الاقتصادية من الجزائر، فاشترت الحبوب بأثمان مؤجلة، وكان التجار اليهود يقومون بدور الوساطة في هذه التجارة، وحلت مواعيد السداد، ولكن فرنسا تلكأت في الدفع، مدعيةً حيناً أن أثمان السلع التي قدّر الدين على أساسها مبالغ فيها. وزاعمةً حيناً آخر أن السلطات الفرنسية لم تتسلم البضائع، كما أصمت آذانها أحيانا عن المطالبة ولاذت بالصمت.

ففي يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ (١٨٢٧/٤/٢٧م) ذهب قنصل فرنسا (دوفال) لقصر الداى للتهنئة بهذه المناسبة، فسأله الداى عن السبب في أن ملك فرنسا لم يرد على رسالة الداى التي كان قد أرسلها منذ مدة، فكان رد القنصل جافا غليظا يحمل في ألفاظه ترفع جلالة الملك عن مكاتبة الداي، وقد أثار هذا الردّ داى الجزائر فصرخ في وجه القنصل ملوحاً بالخروج من حضرته، وكان الداى يحمل مروحة بيده ادعى القنصل أنها اصطدمت بوجهه، وعدّت حكومة فرنسا هذه إهانة لها وللشعب الفرنسي، وهددت بالانتقام المسلح، وحاصرت ساحل الجزائر، وبدأت اتصالات لتسوية الموقف بالطرق السلمية ولكن دون جدوى لأن نية فرنسا المسبقة تكمن في احتلال الجزائر، ولأنها اصطنعت الأسباب لتبرير الاحتلال، وشرعت فرنسا بالاستعداد للقتال إلى أن أتمت استعداداتها عام ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م). وأبحرت ١٠٣ سفن حربية فرنسية، و ٤٠٠ سفينة نقل تحمل أربعين ألف جندى، وثلاثة آلاف مدفع، بقيادة المارشال (بورمون) قاصدة الجزائر. ونزلت هذه القوة على البر، واحتلت (سيدى فرج) ١٢٤٦هـ ، وهزمت القوات الجزائرية بعد خمسة أيام من قتال مستميت. وفي أقل من شهر استسلم الداى، وسلم مدينة الجزائر، وغادر الداى الجزائر إلى الإسكندرية، وتوفي فيها

بعد ثمانية أعوام. ويقال إن الفرنسيين وجدوا في خزانة الجزائر ٢٥ مليون فرنك، ومثلها فضة بالإضافة إلى أشياء ثمينة أخرى.

ولكن احتلال مدينة الجزائر لم يؤد إلى خضوع البلاد جميعها. فلم يكن الداى إلا حاكماً على مقاطعة الجزائر وحدها، وكان على الفرنسيين أن يخضعوا العمالات الأخرى، وهي قسنطينة، ووهزان. واستمرت مقاومة (أحمد بك) صاحب قسنطينة إلى عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م)، وأتم الفرنسيون احتلال الولاية عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩). أما (حسن بك) حاكم وهران التركي فقد انتهت مقاومته عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م).

سياسة فرنسا في الجزائر :

اتجهت سياسة فرنسا في الجزائر نحو الوصول إلى هدفين هما: فرنسة السكان، وفرنسة الأرض. وفيما يتعلق بفرنسة أرض الجزائر، فقد أعلنت فرنسا أن الجزائر قطعة طبيعية من فرنسا، وأن المنطقة الشاطئية جزء لا يتجزأ من فرنسا نفسها. وخضع العلم للسياسة
فأعلن العلماء الجيولوجين الفرنسيون أن الشمال الإفريقي كان منذ القدم متصلاً بالساحل الجنوبي لفرنسا في سلسلة جبال واحدة تصدعت في العصور الجيولوجية القديمة، فكان مضيق جبل طارق، ومضيق مسنا.

وزادت مبالغة الفرنسيين، فأعلن ساستهم أن الشمال الإفريقي ألزم لفنسا من الناحية الاجتماعية والعمرانية من سهول نورماندى بشمالي فرنسا نفسها.

وبناء على ذلك، فقد عينت فرنسا المقيم العام حاكماً على الجزائر وهو مسؤول عن جميع الإدارات الحكومية التي يدير كل منها فرنسى أيضاً، ويباشر العمل فيها مئات من الموظفين الفرنسيين، وتنقسم الجزائر إلى ثلاث مديريات فرنسية: قسنطينة، والجزائر، ووهران.

أما فيما يتعلق بفرسنة السكان، فقد اتخذت الحكومة الفرنسية طريقتين:ـ

أولهما: محاولة فرنسة الجزائريين.

والثاني: جلب أعداد كبيرة من الأوربيين بصفة عامة، ومن الفرنسيين بصفة خاصة ليستوطنوا الجزائر.

ولم يكن الطريق الأول مثمرا، فلم يقبل السكان العرب أن يكونوا فرنسيين وتبعا لذلك اتجهت فرنسا إلى القضاء على الشعب الجزائرى وتشريده. ولم يستجب للفرنسة من سكان الجزائر إلا غير المسلمين اليهود الذين لايدينون بالولاء لأحدٍ من غير اليهود مهما أظهروا، ومن المعلوم أن بلاد المغرب لايوجد فيها من غير المسلمين إلا يهوداً.

ولجأ الفرنسيون للطريق الثانية وهو استقدام الأوروبيين ونجحوا في ذلك وأصدرت فرنسا قانون الجنسية، وهو يضفى الجنسية على كل مواطن أوربى يولد في الجزائر.

وفي سنة ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) صدر دستور الجزائر الذي أصبح كل جزائرى بمقتضاه مواطناً فرنسياً، ولكن نصت المادة رقم ٣٠ منه على أن تكون هناك فئتان من الجزائريين أولهما فرنسية بحتة وهى تضم الأوروبيين والمستغربين من الزين ينتمون للإسلام وهم الذين قبلوا التعامل وفقا للقوانين الفرنسية حتى في الأحوال الشخصية، وثانيتهما فرنسية محلية وهى تضم المسلمين الذين خضعوا للقوانين الفرنسية محتفظين بالتعامل في الأحوال الشخصية وفقا للقوانين الإسلامية.

وقد أدرك الجزائريون أن هذا طلاء خدّاع، لايقصد به مساواة الجزائرى بالفرنسى، بل يقصد إحكام قبضة المستعمر على البلاد وابعاد المسلمين عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد كان ممثلو الجزائر بالمجلس النيابي الفرنسي قلة وصلت أحيانا إلى شخص واحد، وكان الفرنسيون المقيمون في الجزائر يعشون في الأحياء الراقية، وتيسر لهم سبل الحياة ولأولادهم سبل التعليم، ولم يكن الجزائريون يعيشون بشىء من ذلك، لذا فإنهم قاوموا الجنسية الفرنسية ولم يقبلوها، إذ شعروا بالتمييز.

وأسفر العداء، وسارت فرنسا في طريقها تحارب، وتبيد وتشرد، وتنشر الجهل والفقر بين الجزائريين، ومن أهم وسائل السياسة الفرنسية في الجزائر:

١ ــ محاربة اللغة العربية والإسلام، فقد عمدت فرنسا إلى القضاء على الوحدة الوطنية الجزائرية بالقضاء على اللغة والدين، فجعلت اللغة الفرنسية لغة الدولة الرسمية، ومنعت العرب من افتتاح مدارس وكتاتيب إلا بأمر المقيم

الفرنسي، كما حرمت المدارس الأهلية العربية، وأغلقتها بحجة ضرورة معرفة مدرسي المدرس للغة الفرنسية.

كما اتجهت سلطات فرنسا إلى مقاومة الإسلام، فقد جاء في تقرير رسمي رفعته لجنة التحقيق الفرنسية إلى الملك شارل العاشر سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م)، يقول التقرير: لقد أهدرت السلطات الفرنسية حقوق الشعب وداست مقداسته، وسبلت حرياته... وضمت السلطات الفرنسية أعيان الأوقاف الدينية إلى مصلحة الأملاك، واعتدت على الملكية الفردية، ودنس نودها المساجد ونبشوا القبور، وانتهكوا حرمات منازل المسلمين... وأعدمت السلطات الفرنسية شيوخاً من الصالحين لأنهم تجرأوا على الشفاطة لمواطنيهم ... وألقت السطات في السجون بعض شيوخ القبائل الأبرياء لأنهم آووا جنوداً مسلمين كانوا قد فروا من المدينة، وأنعمت هذه السلطات بالأوسمة على الخونة الذين باعوا بلادهم باسم المفاوضة ... وجملة القول: إن السلطات الفرنسية فاقت في تصرفاتها الوحشية جرائم البرابرة الذين ذهب قواتنا لتحمل إليهم نور المدينة، فكيف يجوز لنا بعد ذلك أن نشكو من مقاومة الجزائريين للأحتلال، ولجأت فرنسا إلى تهديم المساجد، وإضعاف القضاء الشرعي، والاستيلاء على أموال الأوقاف، وتعيين الإمام والمفتى الموالي للإدارة الفرنسية.

٢ ــ الابادة والتشريد: عملت فرنسا على إبادة الجزائريين أو تشريدهم منذ ظهرت استحالة فرنستهم، ويلقى هذا التقرير الضوء على هذه السياسة: يقول المؤرخ كريستيان في كتابة إفريقية الفرنسية:

تلقى الجند أمراً من القائد العام الجنرال (روفيفو) بالخروج من مدينة الجزائر ليلة ٢٦ ذي القعدة من عام ١٢٤٨ (٢٦ نيسان عام ١٨٣٢م) ففاجأ بهم قبيلة (العوفية) عند الفجر، وهى نائمة تحت خيامها، وأمعن في ذبح أولئك المساكين الذين لم يستطع أى واحد منهم الدفاع عن نفسه، وهكذا وقع قتل كل نفس حية في القبيلة دون أى تمييز بين جنس وسن. وعند الرجوع من هذه الحملة المحجلة كان الفرسان الفرنسيون يحملون رؤوس القتلى على أسنة رماحهم.

ويقول الجنرال شانقاونيبى: لقد كانت التسلية الوحدة التي استطيع أن أسمح بها للجند أثناء فصل الشتاء، هي السماح لهم بغزو القبائل المعادية التي تسكن فيما بين (وادى الحراش) و (بورقيقه). ويقول المؤرخ (دبو زايد) عن ذلك مانصه: أما الغنيمة من الحيوان، فقد بيعت إلى ممثل قنصلية الدانمرك. وأما بقية الغنائم الصامتة فقد عرضت للبيع في سوق (باب عزون)، وكان من بين الغنائم أساور نساء وهى لاتزال في أيديهن المقطوعة، وأقراط نساء لاتزال تلتصق بها قطع من آذانهن. ثم وزع ثمن كل ذلك على السفاكين من رجال القطعات الفرنسية. وفي ذلك اليوم أصدرت السلطة أمرها لسكان الجزائر المسلمين، بأن يضيئوا ليلا حواينتهم إظهارا لسرورهم بذلك الانتصار.

أما حديث حريق الكهف الذي آوت إليه قبيلة بأسرها. سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) فارة أمام الجنود الفرنسيين، فقد صار مضرب المثل في الخسة والدناءة والوحشية، إذ ماكاد الجنود يكتشفون ذلك الكهف الفسيح حتى وضعوا أمامه وعلى مداخله أكواما من الحطب والقش، ثم أوقدوا فيها النيران، واستمروا يغذون تلك النار ليلة كاملة وما أن جاء الصباح، ودخل الجند الكهف حتى كانت جثت ٧٨٠ من الضحايا البريئة بين رجال ونساء وأطفال، مفككة الأوصال ممزقة الأشلاء، تحت أقدام الثيران والحيوانات التي دفعتها غريزتها لطلب النجاة، فداست كل شيء، ثم لقيت حتفها مع الناس.

ومع أفظع ماشوهد داخل الكهف، رجل أسلم الروح وهو ممسك بقرنى أحد الثيران وخلفه أمرأته وابنه الصبى، وكأنه كان يدفع عنها الثور الهائج من شدة اللهب، وقد مات الجميع على ذلك الوضع، ولما وصف أحد النواب الفرنسيين هذه الأساليب بالوحشية، أجاب رئيس الحكومة بأن هذه الأعمال قد تكون وحشية لو أن الحرب كانت في أوربا، أما في إفريقية فهذه هي الحرب بعينها. وهناك حالات كثيرة من وسائل الإبادة والتشريد التي ارتكبتها فرنسا حق الشعب ـ في الجزائرى.

٣ ـ الاستيلاء على مصادر الثروة: استولت السلطة الاستعمارية الفرنسية على

أكثر الأراضي وأخصبها، وأراضي الأوقاف الإسلامية، وقد أقامت فرنسا في هذه المساحات مستعمرات زراعية يمكلها الأوربيون، بينما يملك الجزائريون الأراضي القاحلة، ولم يقف الاستعمار عند الأرض الزراعية، بل تعداها إلى جميع مصادر الثروة، فاستولى على الثروة المعدنية، ومراكز الصناعة، وأسواق التجارة.

٤ ـ حرمان الجزائريين من العلم: استطاعت فرنسا أن تمنع انتشار المدارس الأهلية التي تقوم بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وفتحت مدارس فرنسية تهتم باللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي والحضارة الفرنسية، أما اللغة العربية فأهملت كذلك الدين الإسلامي، ومع ذلك فلم تكن المدارس الفرنسية مفتوحة لأبناء الجزائر، وإنما كانت للفرنسيين والأوروبيين، وكان أبناء الجزائر فيها قلة غرباء في ديارهم وتبلغ نسبتهم حوالى ١٠٪، بينما يوجد ١٥٠ ألف طالب أوربى نجد أن الطلاب الجزائريين يبلغون ٢٠ ألفا فقط من أصل ٢٠٠ ألف طالب في سن التعليم. وبالنسبة للثانوي فقد بلغ عدد الطلاب الجزائريين ٥٣٠٠ بينما بلغ عدد التلاميذ الأوروبيين ٣٤٨٦٨، وطلاب الجامعة ٥١٤٦ من بينهم ٥٥٧ طالباً جزائرياً.
وبسبب هذا الحرمان، كان بعض الجزائريين يعلمون أولادهم داخل المنازل وفي سرية تامة. أما الغالبية العظمى فقد شملها الجهل والأمية.

٥ ـ **المرأة الجزائرية**: اتجه الاستعمار إلى المرأة الجزائرية بهدف خلعها من المجتمع الإسلامي ودفعها نحو المجتمع الغربي بحيث تكون المرأة وسيلة لصهر المجتمع الجزائرى في المجتمع الفرنسي مبتدئا بنزع الحجاب والدعوة إلى السفور وفشلت هذه المحاولات. وحافظ شعب الجزائر على إسلامه وتقاليده وخرج من كفاحه مزهواً مرفوع الرأس، وقاوم مقاومة عنيدة انتهت باستسلام المستعمر.

حركات المقاومة الجزائرية:

ما أن وضع الاستعمار أقدامه في الجزائر حتى هبت ثورة القبائل عنيفة صارمة، وكان يقودها محى الدين الحسني أحد زعماء الأشراف، فظل يحارب سنتين ثم تخلى عن القيادة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) لابنه البطل الأمير عبدالقادر الذي لقب

نفسه بالجزائرى لتكون ثورته تمثل الجزائر كلها، ولمصلحة الشعب الجزائرى كله، والتف حول الأمير عبدالقادر آلاف من الشبان، وأيدته القبائل تأييداً تاماً، وأعلن الجهاد على المستعمرين الكفرة، فقد كان الأمير عضواً في الطريقة الدرقاوية الصوفية مما جعل كفاحة يتسم بالجهاد، وبفضل نضال الأمير ورجاله لم يستطع الأستعمار أن يتعمق في داخل البلاد، وظل المستعمر على الساحل مهدداً بهجمات القوى الوطنية التي تعمل بصدق وإيمان لتحرير البلاد، وسيطر الأمير عبدالقادر وقواته على ثلثى أرض - الجزائر، فلما رأت فرنسا قوة الأمير عبدالقادر، لجأت إلى سياسة المفاوضات فعقدت معاهدة معه عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) تخلى الفرنسيون بموجبها عن ولاية وهران باستثناء وهران نفسها. وحاول الفرنسيون بعد عام اغتنام فرصة ثورة القبائل على الأمير واستنجادها بهم، فحاولوا إخضاعه ولكنه هزمهم في معركة نهر (المقطع) في عام ١٢٥١هـ (١٨٣٥م). وتمكن القائد الجديد المارشال (كلوزل) من احتلال المعسكر، ولكنه عقد مع الأمير صلحاً مماثلاً للصلح الأول في عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م). ودام الصلح الجديد لمدة سنتين. ونشب القتال مرة أخرى بين الطرفين في عام ١٢٥٥هـ (١٨٩٣م). واضطر الأمير إلى الفرار إلى مراكش للاستنجاد بسلطانها الذي حاول مساعدة الأمر، ولكن الفرنسيين هزموا سلطان مراكش في عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)، وأجبروه على توقيع صلح تعهد بموجبه بإجلاء الأمير عبدالقادر.

وانقض عبدالقادر على الفرنسيين سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٦م) ولكنه اضطر إلى الاستسلام في عام ١٢٦١هـ (١٨٣٧م) لانقطاع المساعدات عنه. وبقى أسيراً إلى عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣م). وخلف ولدين هما محى الدين ومحمد باشا وقد ذهب الأول إلى مراكش عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) واشترك في ثورة المقراني دون علم أبيه.

وبعد استسلام عبدالقادر أصدرت فرنسا مرسوماً أعلنت بموجبه أن الجزائر جزء لايتجزأ من الأرض الفرنسية. ولكن الجزائر لم تستسلم، ورفضت الانضمام والدمج، وحمل ثقل النضال في الفترة الأولى رجال القبائل، واضطر الجنرال (راندون) إلى شن حملات انتقامية عنيفة ضد القبائل الصغرى والكبرى. ولم تهدأ القبائل، اذ ثار بعد ذلك (بنوسناسن) عام ١٢٧٦هـ (١٨٦٠م) و (أولاد سيدى

الشيخ) جنوبى وهران ١٢٨١-١٢٨٤هـ والمقرانى ١٢٨٨-١٢٨٩هـ و (أولاد سيدى الشيخ) و (أولاد أبى عمامة) ١٢٩٩هـ ،وبنو زيد بقيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف ١٣٣٤-١٣٤٠هـ .

ولعل أهم هذه الثورات محمد المقراني ويؤيده المرابط محمد حداد، وقد انضم إليه مئة ألف مقاتل، استطاع المقراني أن يكتسح بهم قوات فرنسا، وأن يستولي على منطقة كبيرة من الجزائر حتى أصبح غير بعيد عن العاصمة. وثار المقراني نتيجة قوانين الجنسية الفرنسية التي منحت اليهود الجزائريين وعددهم حوالى مئة ألف الجنسية الفرنسية، وهاجم سوق (أهراس) و (المليئة) واحتل الثوار أو رغله. ودارت ٣٤٠ معركة بين المجاهدين وقوات الاستعمار واستشهد ستون ألف جزائري، وقتل عشرون ألف فرنسى. وارتكب الفرنسيون شتى أنواع الفظائع. وشملت الثورة ولاية (قسنطينة)، ولكن لم تتأثر بها (وهران). واستشهد المقرانى في ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م)، وتولى أخوه مكانه حتى سقط أسيرا في مطلع العام التالي. فانتهت الثورة. وأعدمت السلطات ستة آلاف شخص وصادرت خمسة ملايين دونم، أرض وأبعدت إلى جزر كالدونيا محمد حداد وولديه وأبو مزراق.

واتجه نضال الجزائريين خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري اتجاها سياسيا كان أبرز من النضال العسكري. فقد تأسس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) لجنةً وطنيةً برئاسة المحامى أبى دربة وعضوية الصحفى صديق دوران والمالى الحاج عمار، سعت لتحقيق الجامعة الإسلامية والارتباط بالحركات التحررية القائمة في العالم الإسلامي. وبعد الحرب العالمية الأولى شكل وفد الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد بن الهاشمي بن عبدالقادر وفداً سافر إلى فرنسا ليطالب مؤتمر الصلح بإنصاف الجزائر، ومنحها الاستقلال بموجب حق تقرير المصير، كما قدم الوفد مذكرة أخرى إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وأسس خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التي كان من أهدافها الحصول على كافة الحقوق للجزائريين، وإيقاف الهجرة وتحسين الأحوال الاجتماعية. وأصدروا جريدة الإقدام. وذهب خالد إلى باريس عام ١٣٤٢هـ (١٩٤٤م) ليؤسس مع الحاج عبدالقادر الجزائرى وعلى الحمامى المراكشى لجنة الدفاع عن شمالى إفريقية التي أصدرت جريدة الإقدام. واضطر خالد إلى مغادرة بلاده والذهاب إلى دمشق

حيث بقى يدعو لقضية الشمال الإفريقى. وتوفى خالد في دمشق عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م).

واعتبر الشيوعيون الفرنسيون الدعوة لتحرير الجزائر وتونس حماقة خطيرة على الرغم من أن الكومنترن كان قد طالب في ١٣٤١هـ بتحرير الجزائر. واظهر الشيوعيون الفرنسيون فى الجزائر أنهم لايقلون تمسكا بفرنسة الجزائر عن غيرهم من الفرنسيين. وهكذا كان الشيوعيون في فرنسا ومستعمراتها من دعاة تثبيت دعائم الإمبراطورية الفرنسية.

واتخذ النضال في الجزائر سبيلاً اكثر شعبية بعد فشل حركة الأمير خالد. فقد أسس (مصالى الحاج) منظمة نجمة شمالي إفريقية عام ١٣٥٤هـ. وأعلنت الجمعية ان غايتها هي الدفاع عن المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للمسلمين المغاربة، وتربية أعضاء الجماعة. وانضم إليها حتى عام ١٣٤٨هـ خمسة آلاف عضو. واستطاعت أن تعقد اجتماعا برئاسة (مصالى الحاج)، وطالبت بتحسين أحوال الجزائريين، وجعل التعليم باللغة العربية اجباريا. ولكن فرنسا ضاقت ذرعاً بهذه المطالب فحلّت الجمعية. ومع ذلك واصلت الجمعية نشاطها سرا باسم حركة النجمة المجيدة. وأصدر مصالى الحاج في فرنسا عام ١٣٤٩هـ جريدة (الأمة) التي اسمعت البلاد صوت الجمعية. ورفعت الجمعية مذكرة لعصبة الأمم شرحت فيها فظائع فرنسا في الجزائر. وتمكنت النجمة المجيدة من عقد مؤتمرها الثاني عام ١٣٥٢هـ أعلنت فيه أن مطالب البلاد هي:

١ ــ استقلال الجزائر.
٢ ــ جلاء القوات الأجنبية.
٣ ــ تأسيس جيش جزائرى.
٤ ــ حرية الصحافة والاجتماع.
٥ ــ حق الجزائريين بالوظائف.
٦ ــ جعل اللغة العربية لغة رسمية.

ثارت ثائرة الفرنسيين لهذه المطالب، واعتقلت السلطات الفرنسية الحاكمة زعماء النجمة المجيدة بدعوى تنظيم جمعية ممنوعة، ودعوتهم الجنود الجزائريين للثورة. ودخل السجن (مصالى الحاج) و (أيماش عمار) و (بلقاسم). ولكن الاعتقال لم يفت في عضد الحركة التي واصلت نشاطها باسم الاتحاد الوطنى لمسلمى الشمال الإفريقى. ونجحت الحركة في حمل السطات الفرنسية على إخلاء سبيل المعتقلين.

وعاد الزعماء للنضال مرة ثانية متحررين من النفوذ الشيوعى واليسارى ليكافحوا في جو وطنى عربى إسلامي، فعادت السلطات الفرنسية إلى اعتقال (بلقاسم) و (ايماش) وفر (مصالى الحاج) إلى جنيف ليعمل مع الأمير (شكيب أرسلان).

ونشأت في الجزائر عام ١٣٤٦ حركة من نوع جديد هي جمعية العلماء المسلمين التي أسسها (عبدالحميد بن باديس) تلميذ جامع الزيتونة والدعوات ا لسلفية، وأصدر بن باديس جريدة (الشهاب) الأسبوعية ثم جعلها شهرية. وافتتحت الجمعية عدداً من المدارس، وأرسلت البعثات إلى الجامعات الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر وإلى مدارس الشام، والعراق. وكان شعار الجمعية: شعب الجزائر مسلم و إلى العروبة ينتمى. وطالبت الجمعية في مؤتمرها التاسع بالاعتراف باللغة العربية كلغة وطنية، ومنح حرية الدين والعبادة، وإعادة الأوقاف إلى الإدارة الإسلامية، وتنظيم المحاكم الشرعية. كانت دعوة دينية سلفية تقاوم الاندماج، وتحض على المحافظة على الصبغة العربية الإسلامية للجزائر، وكان ابن باديس مسالما مهادنا للمستعمر. وقويت الحركة بعد عودة الشيخ (البشير الإبراهيمى) والشيخ (الطيب العقبى) من الشرق. وازداد تطرق الجمعية بعد أن تخلصت من المؤسس نفسه الذي توفى عام ١٣٥٨هـ ، وكان مسالما سياسياً كما تخلصت من (العقبى) بعد عام ١٣٥٦ الذي استقال لأن الجمعية رفضت تجديد الولاء لفرنسا. وبزعامة البشير الإبراهيمي أصبحت الجمعية أكثر تعاونا مع المشرق العربى.

وبرز نشاط فئة جديدة عرفت بالمنتخبين. وهم النخبة المسلمة التي تخرجت من المدارس والمعاهد الفرنسية. وتفرنست ثقافةً، وتفكيراً، وسلوكاً، وانقطعت صلتها باللغة العربية وغالبا ما جهلتها. إلا أنها ترتبط بالعاطفة الإسلامية وكان همها الأول هو حل مشكلة علاقاتها مع فرنسا ـ فهم يريدون مساواةً في الحقوق مع الاحتفاظ باحوالهم المدنية وبدينهم، وطالب بعضهم، لاسيما الدكتور (الزناتى) في جريدته صوت الأهالى، بالتحسن الكلى الاجبارى بدون قيد أو شرط، والغاء القوانين الجائرة، وجعل العربية لغة رسمية، وتطهير الوظائف، وإتاحة الفرصة لانتخاب نواب جزائريين. وشكلوا اتحاد المنتخبين برئاسة الدكتور (ابن جلون) وضم (الاخضرى) و (فرحات عباس) و (سعدان). وتبنوا مشروع

الفرنسي (موريس فيوليت) حاكم الجزائر السابق ١٣٤٤-١٣٤٦هـ (١٩٢٦-١٩٢٨م) الذي اقترح منح الجزائريين حق التصويت دوما إخلالا بأحوالهم الشخصية.

وفي عام ١٣٥٥هـ انعقد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، وألقى (مصالى الحاج) خطابا فيه أعلن أن المطلب الأساسي هو الاستقلال. ولكن الحكومة الفرنسية الاشتراكية حاولت إيجاد شرخ في الحركة الوطنية الجزائرية بسيطرة الشيوعيين الجزائريين عليها إلا أنها لم تفلح.

ولم ييأس (مصالى الحاج) بل ألف حزبا جديدا سماه حزب الشعب الجزائري ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) وأقام هذا الحزب استعراضاً رفع فيه العلم الجزائرى لأول مرة وأعلن شعاراته: العربية لغتنا، والإسلام ديننا، والأرض للفلاح. ودعا إلى إقامة مجلس نيابي جزائري، وإلى مقاومة الامتزاج والاستعمار. واعتقل (مصالى الحاج) ولكن الحزب واصل نشاطه، وعقد في مطلع عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) مؤتمره الثاني في باريس. وانتخب (مصالى الحاج) وهو معتقل نائباً فألغت السلطات الانتخاب. ولكن عندما نشبت الحرب عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أعلن مصالى الحاج حل الحزب، أوقفت إصدار جريدتى، المجلس النيابي الجزائري، والأمة. ومع ذلك لم يعفه هذا من صدور حكم عليه عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) بالسجن ١٦ سنة، وبالنفى ٢٠ سنة، وبالتجريد من الأملاك.

وتأسس في منتصف عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) التجمع الفرنسي الإسلامي، وانضم إلى التجمع رابطة العلماء، والنقابيون، والمحاربون القدماء، وحزب الشعب، وممثلون أوروبيون للنقابات والحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعى الفرنسي، بينما رفض فرحات عباس الانضمام إليهم. ودعا التجمع إلى تحقيق مطالب الجزائر بتوثيق الصلات مع التجمع الشعبى الفرنسي. أما فرحات فقد صحا من تفكيره القديم وبدأ، ككثيرين غيره بالتخلي عن فكرة الامتزاج والاندماج وأسس في العام نفسه حزب الاتحاد الشعبى الجزائرى للفوز بحقوق الإنسان والمواطن ودعا إلى العمل الشعبي لتحقيق أهدافه. وألف فرحات كتاب الشبيبة الجزائرية، وتزعم حركة حزب البيان.

ولم يتغير الموقف السياسي بعد دخول قوات الحلفاء في أواخر عام ١٣٦١هـ

(١٩٤٢م). فقد بقى المعتقلون في السجون. وواصل حزب الشعب نشاطه بزعامة الكتور الأمين. ثم ألف أعضاء حزب الشعب عام ١٣٦٥هـ بعد عودة مصالى الحاج من منفاه، حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وهو حزب نيابي لاينادى بالاستقلال التام ولكنه دعا في بيانه المطبوع، وفي مؤتمرة الثاني في ١٣٧٢هـ (١٩٥١م) إلى الغاء النظام الاستعماري، وتأسيس جمهورية ديمقراطية اشتراكية، ومجلس تأسيسى ذي سيادة بالانتخاب العام.

وأسس فرحات عباس حزب (البيان). ثم حزب (أصدقاء البيان الجزائري). وقدم الحزب في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) مطالبه لدول الحلفاء، وهي جمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي. فأبعدت السلطات الفرنسية (عباس) و (السايح)، ولكنهذا لم يفت في عضد الحزب. وأضرب الممثلون الجزائريون في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) فاعتقلوا، وعزلوا. وصدر في ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) قانون المساواة الذي اعتبر الجزائريين مواطنين فرنسيين، ولكن ذلك لم يرض وطني ما بعد الحرب. وألف البيان مع مصالى الحاج في مطلع عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) جبهةً واحدةً.

بطش الفرنسيون بكل القوى المناضلة، وأوقعوا بالمنادين بالاستقلال ضروباً من العسف، كان منها القتل، والنفى، والسجن، وجاء ١٣٦٤هـ (يوم ٨ أيار ١٩٤٥م) إبان احتفال الحلفاء بالانتصار على المحور، فخرج الجزائريون يهتفون بمطالبهم في الحرية، والاستقلال في مظاهرة كبيرة، فاعتدى عليهم الجنود الفرنسيون، كما اعتدوا عى غيرهم من الآمنين، وحدثت مذبحة رهيبة شملت الرجال والنساء والأطفال، وكان الدم يجرى في الشوارع أحمر قانيا، ودمرت قرى كاملةً، وحلت كل الهيئات، وزج بانصارها في السجون، ودفن بعض المثقفين أحياء، وبلغ عدد الشهداء ٤٥ ألف شهيد.

اتجه الشاب الجزائري إلى الكفاح المسلح بعد أن رأوا عقم المحاولات السلمية. واستمرار فرنسا في بطشها واضطهادها، وشكلت تنظيمات سرية منذ عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) تمخضت في النهاية عن ظهور جبهة تحرير الوطن الجزائرى، وقيام الثورة الجزائرية الكبرى في عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م).

وفي مطلع شهر صفر ١٣٧٤هـ (ايلول ١٩٥٤م) تفجرت ثورة الجزائر الكبرى، وكانت ثورة من نوع جديد أعدت لها بالتدريب العسكرى وتكوين

القوات الجبهة فتية هي: حبهة التحرير الوطنى «وسمى جيشها: بجيش التحرير الجزائرى». وما أن ظهرت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية حتى انضمت إليها معظم الأحزاب السياسية بعد أن حلت نفسها، ولم يبق خارج هذه الجبهة إلا جماعة مصالى الحاج الذين أنشأوا جيشا باسم الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد ظن الفرنسيون أن تلك الحركة ذات نطاق محدود. لكن الأمور تكشفت بعد نشوب الهجمات القوية شمال قسنطينة في أول يوم من عام ١٣٧٥هـ (١٩ آب ١٩٥٥م). وحينذاك أدرك الفرنسيون أنهم أمام وضع جديد. تسندة ثورة عسكرية مدربة، وأمام شعب استعد كثير من أفراده للكفاح المسلح، بخاصة بعد أن اشتركوا كجنود مرتزقة مع فرنسا في حرب الهند الصينية، وتدربوا على حرب العصابات. حاول الفرنسيون أن يلجأوا إلى أساليبهم القديمة التي ماكانوا يتورعون فيها عن قتل الألوف والعمل على إبادة الشعب إن اقتضى الأمر ذلك. أما بالنسبة للسياسيين فقد رأي الكثير منهم أمام نجاح ضربات جبهة التحرير أن يتخلوا عن سياستهم التقليدية، وقد أخلص بعضهم في تخليه وانضمامه إلى الجبهة الجديدة، وربما كان هناك عدد منهم رأي أن أطماعه تكون أقرب إلى التحقيق بانضمامه إلى هذه القوة الصاعدة.

وحينما جاء عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) كان رئيس الوزارة الفرنسية (غى موليه) قد عين الجنرال (كاترو) وزيراً مقيماً في الجزائر، ثم ذهب لزيارة الجزائر، فقوبل من الفرنسيين المستوطنين بمظاهرات ومطالب أساسها الشك في ولاء (كاترو) بفكرة التشدد في القضية الجزائرية فقد خيل إليهم أنه كان متحرراً في نظرته إلى هذه القضية. وقد قدم لهم (غى موليه) الوعود على حساب الشعب الجزائري وغير الوزير المقيم فعين مكانه «لاكوست» وزوده بصلاحيات واسعة لإخماد الثورة الجزائرية. ولم تكن عند (لاكوست) وسيلة إلى ذلك الا الاساليب العسكرية. وهنا تضخم عدد الجيش الفرنسي في الجزائر حتى بلغ ما يقرب من نصف مليون. وكانت فرنسا تستشعر خزياً من جراء هزيمتها في الهند الصينية. وشعر العسكريون أنهم لايريدون أن تقع بهم هزيمة مماثلة في الجزائر. وفشل كل محاولات فرنسا في القضاء على الثورة.

ولم يفد هذا الجيش الجرار في القضاء على الثورة، فتلفتت فرنسا تحاول القضاء

على ما اعتقدته أنه من أسبابها، خارج حدود الجزائر، فوضعت الأسلاك المكهربة بين الجزائر وتونس من ناحية، وبينها وبين المغرب من ناحية أخرى. وكان الخط بين الجزائر وتونس يحرسه أربعون ألف جندي، ويصونه ٢٥٠٠ عامل فني، ثم دبرت مع بريطانيا وإسرائيل مؤامرة السويس الشهيرة في عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، محاولة بذلك القضاء على النظام القائم بمصر الذي تظنه أنه يساند الجزائر بالسلاح والدعاية. لكن كل هذه الاجراءات لم تنجح في إطفاء لهيب الثورة الجزائرية التي أثبتت قوتها وارتباطها بجذور شعبية واسعة وذلك بفضل عملياتها الهجومية الواسعة الكثيرة التي لم يستطع الفرنسيون بشتى وسائل القمع أن يقضوا عليها، ومن هذه المعارك: معركة الجرف الثانية ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، ومعركة كاتينا، ومعركة جبل بوزقرة، ومعارك جبل عمور ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م)، وشاع أمر الثورة الجزائرية في جميع أنحاء العالم، ووجدت المؤيدين في كل قطر حتى في فرنسا نفسها التي ثار بعض مفكريها على الفظائع التي كانت ترتكب ضد الوطنيين الجزائريين.

وارتكبت فرنسا حماقات أخرى منها، اختطاف (أحمد بن بلا) ورفاقه وهم مسافرون بالطائرة من المغرب الى تونس بعد أن ضمنت عدم التعرض لهم. فباعدت بذلك بين أي امكانية للتباحث لإيجاد حل ما، وكان سلطان المغرب حينذاك يحاول التوسط بين الثورة الجزائرية وفرنسا.

وفي عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) بدأت فرنسا تقدم المقترحات لحل القضية الجزائرية، ولكنها كلها تستبعد الاستقلال عن فرنسا. فقد اقترح (غى موليه) اجراء انتخابات تحت إشراف دولي، ثم اقترحت فرنسا مقترحات أخرى ترمى إلى جعل الجزائر حكومة يربطها بفرنسا اتحاد وهذا هو اقتراح (بورج مانورى)، لكن هذا الاقتراح لم يكن يتضمن أية بارقة للاستقلال، فمقترحات حكومة (غى موليه) عرضت تمثيل الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية لا في مجلس نيابي جزائرى. كما أن مشروع (بورج مانورى) ينص على إنشاء ولايات متحدة في الجزائر تكون من ضمن الجمهورية الفرنسية.

والخلاصة أن الموقف في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) كان قد أصبح واضحا للعيان وللناقد المحايد وإن لم يتضح للمسؤولين الفرنسيين، فقد تبين أن نصف

مليون جنـدي فرنسى قد عجـزوا عن اخماد الثورة، وأن الروح المعنوية للثوار الجزائريين كانت عالية، فلم يكن أحد منهم يرى إمكاناً أو مكاناً لقاء فرنسا في البلاد. إن فرنسا كانت على العكس تبدى تمسكاً وتشدداً في حالة ميئوس منها، ومما زاد في هذا التمسك ظهور النفط بكميات كبيرة في الجزائر.

وكان عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) عاما حاسماً في توجيه الأحداث في الجزائر، فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥/رمضان ١٣٧٧هـ (١٠ شباط ١٩٥٨م) لايجاد حلٍ عادلٍ في الجزائر. وكانت الدول العربية قد قامت بعدة محاولات لنقل قضية الجزائر إلى الميدان الدولى منذ عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)، وكانت فرنسا تعارض في ذلك، وأخيراً نجحت الدول العربية في نقل القضية الجـزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة. وبدأ الكونغرس الأمريكي يهتم بالموضوع، وحث السنتـور (الرئيس فيما بعد) جون كيندى على إجراء المفاوضات وهاجم أساليب القمع الفرنسية.

وقد خسر جيش التحرير في هذا العام كثيراً من رجاله. وقد عينت فرنسا الجنرال (شال) في نهاية هذا العام قائداً عسكرياً، وكان قاسيا في القضاء على كل جيوب المقاومة الظاهرة. لكن فرنسا انزلقت إلى حماقة أكثر، وذلك بضربها القرية التونسية، ساقية سيدى يوسف، الواقعة على حدود الجزائر بالقنابل، وفي هذا العام بالذات أنشئت حكومة الجزائر المؤقتة بالقاهرة في ٢٠ صفر ١٣٧٨ (١٩ أيلول ١٩٥٨م)، وبدأت هذه الحكومة تلقى تأييداً سياسياً عربياً، وإسلامياً، ودولياً. وفي ذلك العام نفسه اعترفت اللجنة السياسية للأمم المتحدة بحق الجزائر في الاستقلال، لكن الجمعية العامة رفضت إقرار توجيه اللجنة. وبعد عامين عادت الجمعية العامة فأيدت هذه التوصية ذاتها في ١٧ ربيع الأول ١٣٨٠هـ (١٩ كانون أول عام ١٩٦٠م)، بأغلبية ١٦٣ صوتا ومعارضة ٨ وامتناع ٢٧ عن التصويت.

كما شهـد عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) سقـوط الجمهـورية الـرابعة في فرنسا، ووصول الزعيم الفرنسي ديغول إلى الحكم. وقد بدأ ديغول سياسته الجزائرية في إعلانه أن الجزائر فرنسية وبأن الجزائريين متساوون من كافة الوجوه. يعنى بذلك المساواة بين المستوطنين والمسلمين. وزار ديغول الجزائر، وأعلن في قسنطينة خطة

للإسراع بتطوير الجزائر من كافة النواحي وبخاصة الناحية الاقتصادية. وأذاع خطة خمسية للتصنيع، وفي العام نفسه عرض على الثوار (سلام الشجعان) ويعنى إجراء تسوية سلمية مشرفة لكن الثوار لم يستجيبوا لهذا النداء. وكان المستوطنون وكذلك كان الجيش الفرنسي يتوقع أن يكون في وصول ديغول إلى الحكم تقوية لمراكزهم في مقاومة الثورة الجزائرية، فقد كان ديغول بطل فرنسا الذي انقذها خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الذي اعتبر معقد الأمل في انقاذ الموقف في الجزائر، لكنه فاجأهم في ١٠ صفر ١٣٧٩هـ (١٦ أيلول ١٩٥٩م) بخطابة الشهير الذي عرض فيه على الجزائريين أحد حلول ثلاثة: الاندماج بفرنسا، أو الاستقلال التام، أو الاستقلال مع الارتباط بفرنسا. وقد أدى هذا إلى ثورة المستوطنين في الجزائر في محاولة لقلبه في أوائل عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، وإلى عصيان عسكرى قاده بعض جنرالات فرنسا وعلى رأسهم الجنرال (شال) و (سالان) وغيرهما. وقد نجح ديغول في القضاء على هذا العصيان إذ رفض الجيش الاستجابة لهؤلاء القادة الثوار، وتبين أن هذا الجيش لم يكن متجها وراء فكرة جعل الجزائر فرنسية. وكانت شخصية ديغول السياسية والعسكرية أيضا هي التي ساعدت على إنجاح فكرة التفاوض مع الثورة الجزائرية وعقد الصلح معها.

ومرت السنون وبلغ شهداء الجزائر مليوناً أو أكثر من مليون حتى سميت بلد المليون شهيد، وروّى الأبطال أرضهم الحبيبة بالدماء، واختلطت أشلاء القتلى بالتراب الجزائرى، وأصبح واضحا للعالم كله ألاّ مناص من هزيمة فرنسا، بعد أن شارك في ثورة الجزائر رجالها ونساؤها وأطفالها وصهرتهم الثورة في بوتقتها.

وإزاء تصاعد الثورة الجزائرية الكبرى، وعجز فرنسا عن إخمادها إضافة إلى انهيار اقتصادية من الحرب وكثرة قتلاها، ومناداة الشعب الفرنسي بالجلاء عن الجزائر، لهذه الأسباب كلها لجأت فرنسا إلى المفاوضات.

وفي أواخر ١٣٨١هـ جرت محادثات بين ٦ ـ ١٧ رمضان (١٠ـ٢١ شباط ١٩٦٢م) بين الجانبين الفرنسى والجزائرى في بلدة (إيفيان) على الحدود السويسرية الفرنسية، انتهى إلى تحقيق الاتفاق بين فرنسا والثورة الجزائرية. وقد نصت هذه الاتفاقية على وقف القتال، واطلاق سراح الزعماء المعتقلين، وحق الجزائر في الاستقلال، وتقرير المصير على أن تتولى السلطة هيئة من ١٢ شخصاً خلال

المرحلة الانتقالية، ثم تم بعد ذلك استفتاء الجزائريين الذي أسفر عن رغبة أكيدة في الاستقلال. وقد أعلن استقلال البلاد في ٢٥ محرم ١٣٨٢هـ (٢٧ حزيران ١٩٦٢م)، واعترفت الدول به. واختير الزعيم (أحمد بن بيلا) رئيساً للجمهورية.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال مشكلات كثيرة منها. مشكلة المستوطنين الذين قاوموا اتفاقية الصلح، وكذلك المنظمات السرية الفرنسية، ولكن تعاون السلطات الفرنسية والجزائريين في مقاومة هؤلاء المارقين، أنهت هذه المشكلة، واضطرتهم إلى الهجرة من الجزائر عائدين إلى فرنسا. ومن المشكلات الأخرى تكوين الجيش، وتعريب التعليم، وحل مشكلة الآلاف من اليتامى أبناء المليون شهيد. كذلك بناء الدولة بمؤسساتها المختلفة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد استطاعت الدولة بمعونة الدول العربية والصديقة من أن تحل مشكلاتها، كما أعلن (أحمد بن بيلا) عن تطبيق القوانين الاشتراكية واستيلاء الدولة على ما يسمى بالأملاك الشاغرة، وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى. وفي عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) أقر الشعب الجزائري أول دستور وهو الذي تم بموجبه انتخاب أحمد بن بيلا رئيسا للجمهورية.

وواجهت الحكومة الجزائرية مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وجرت معارك بين الدولتين في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، وسقط قتلى من الجانبين، وتوقفت المعارك إثر توسط الإخوة العرب بينهم.

وفي عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) حدث تغيير في قيادة الجزائر، فقد تألف مجلس ثورة برئاسة العقيد (هوارى بومدين)، وقرر هذا المجلس عزل أحمد بن بيلا، والقبض عليه بتهمة الإسراف في بعض النواحي، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، والارتجال، وعدم التخطيط. وتولى مجلس الثورة الجزائري حكم البلاد برئاسة الرئيس هوارى بومدين.

وقد حققت الجزائر في عهدها الجديد منجزات ضخمة في المجال الداخلي حققت للشعب الخير والاطمئنان والرفاهية. كما شاركت الجزائر في المجال العربي، وحملت مسؤولياتها بجدارة وثقة، وشاركت في معارك الشرف والبطولة مع شقيقاتها العربيات ضد دولة اليهود في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وكانت سياستهاتقوم على جمع الشمل وتقوية العزائم وقهر الصعاب.

وفي المجال الدول أصبح صوت الجزائر مجلجلا، جريئاً يحسب حسابه، ويخطب وده، وسارت سياسة الجزائر في طريقها تعمل على تحرير الدول التي تأخر تحريرها.

وفي أواخر عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) فقدت الجزائر رئيسها هوارى بومدين، إثر مرض مفاجىء ألم به، فانتخبت جبهة التحرير الوطني الجزائرى الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي وعد بأن يسير على نهج سلفه الراحل. ومازالت الجزائر تحرز التقدم تلو الآخر في شتى المجالات.

وأخذت الحركة الإسلامية دورها، حيث عرف الشعب في الجزائر أنه لولا الإسلام لذابت شخصية الأمة، فانخرط الناس في صفوف الحركة الإسلامية التي برزت بقوة على الساحة، واكتحت السامة بانتخابات البلديات، وكانت الانتخابات النيابية على الأبواب فتأجلت، وافتعلت الحكومة الأحداث وقبضت على زعماء الحركة بدفع من دول أوربا التي أثارها عودة الإسلام إلى المغرب بعد استعمار طويل، وعمل تنصيري واسع، ودفعت المساعدات من دول أوربا النصرانية للقضاء على الحركة الإسلامية، وهدد رئيس الجمهورية الفرنسية (ميتران) بغزو الجزائر ان نجحت الحركة الإسلامية، كما غزت الولايات المتحدة العراق، حيث لاتريد فرنسا أن يذهب عملها سدى بعد استعمار أكثر من مائةٍ وثلاثين عاماً، وأن تظهر أمام دول أوربا والكنيسة وقد أخفقت في تقويض دعائم الإسلام في مستعمراتها.